المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17S حزيران 2025
No.17S JUNE 2025

الأولى في الأسماء في كتاب شرح المفصّل لابن يعيش(ت643ه)

إيثار داخل معارج
ethardakhil97@gmail.com
أ. م. د. أصيل محمد كاظم
asseel.kadhim@qu.edu.iq
جامعة القادسية / كية التربية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأولى في الأسماء في كتاب شرح المفصَّل لابن يعيش(ت643ه) النحويّ الحلبيّ الذي سار على خُطى كبار النحو مثل سيبويه والمبرّد وغيرهما بتحقيق الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت 2014. والحديث هنا عن الأسماء والأولى فيها وسأُخصص في هذا البحث الأولى في الفاعل، والأولى في المبتدأ والخبر في كتاب شرح المفصَّل لابن يعيش.

الكلمات المفتاحية: ابن يعيش، الأولى، الفاعل، المبتدأ والخبر.

"The Concept of Priority in Nouns in Ibn Ya'ish's Sharh al-Mufassal (d. 643 AH)"

Ethar Dakhel Maʿārij
Asst. Prof. Dr. Aseel Muhammad Kadhim
University of Al-Qadisiyah / College of Education

Abstract

This research aims to study the preferred usage in nouns in the book Sharḥ al-Mufaṣṣal by the grammarian Ibn Yaʿīsh (d. 643 AH), a scholar from Aleppo who followed in the footsteps of major grammarians such as Sībawayh, al-Mubarrad, and others. The book was edited by Dr. Abd al-Laṭīf ibn Muḥammad al-Khaṭīb and published by Dār al-ʿUrūbah Library, Kuwait, in 2014. This study focuses specifically on nouns and their preferred forms, particularly in reference to the subject (fāʿil) and the subject-predicate structure (mubtadaʾ and khabar) as presented in Sharḥ al-Mufaṣṣal.

Keywords: Ibn Yaʿīsh, preferred usage, subject, predicate.

توطئة البحث:

1 ـ الفـــاعـــــــــــــل وفيـــــه:

أ ـ أولى العاملين بالعمل في التنازع:

إنَّ لكلِّ عامل معمولًا يتأثر فيه وربما يكون هنالك أكثر من عامل للمعمول في الجمل العربية وسُمّي هذا بالتنازع أو الإعمال. فالتنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد[1]. ولأهميته أُفردتْ له أبوابٌ خاصة في كتب علماء العربية فنجده في كتاب سيبويه(هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن)[2]، ونجده عند أبي البركات الانباري (ت577ه)، ((القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع))[3] وعند أبي حيان الأندلسي(ت745ه)(باب التنازع)[4]، وغيرهم. وهو أما أن يكون لفعلين متصرفين، أو اسمين يعملان كعمل الفعل، أو في الفعل والاسم الذي يعمل عمله. وما يهمنا هو الحديث على الفعلين المتصرفين العاملين لمعمول واحد، وآراء العلماء فيه ومَنْ هو الأولى في العمل؟ بيَّن ابن يعيش جميع ذلك بقوله: **((وذهب الجميع إلى جوازِ إعمالِ أيهما شئتَ، واختلفوا في الأولوية؛ فذهب البصريون إلى أنّ إعمال الثاني أوْلَى،**

وذهب الكوفيون إلى أن إعمالَ الأول أولى. فإذا قلت: ضربني وضربتُ زيدًا، نصبت "زيدًا"، لأنّك أعملت فيه " ضَرَبْتُ"، ولم تُعْمِل الأولَ فيه لفظًا، وإن كان المعنى عليه))[5].

يتَّضح أنّ جميع النحويين ذهبوا الى جواز إعمال أي الفعلين أردتَ، لكن الخلاف الذي وقع هو في أولى الفعلين أي: أيُّ منها أحق بالإعمال من الآخر في هذا الفاعل؟. قال سيبويه: ((فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعْلم أنَّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ))[6]. وجعل الفرّاء (ت207ه) العامل في قولك:(قام وقعد زيد) هو كلاهما[7] في حين ذهب سيبويه ومن تبعه من النحويين إلى أنّ العامل أحد الفعلين، وإعمال الفعل الثاني هو الأولى في العمل[8]قال ابن الحاجب (ت646ه): ((فيختار البصريّون إعمال الثّاني، والكوفيّون إعمال الأوّل))[9] وحجتهم أَنَّ إِعْمَالَهُمَا مَعًا مُمْتَنِعٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْمَالِ أَحَدِهِمَا، وأنهم يرون أَنَّ الْقُرْبُ مُرَجِّحٌ، فَإِعْمَالُ الْأَقْرَبِ أَوْلَى[10] ودليلهم على أن الاختيار إعمال الثاني هو النقلُ، والقياسُ، فالنقل كثير كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾[11].

فالعمل يكون للفعل "أفرغ"؛ لأنَّه الثاني، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه[12]((فحصل هاهنا فِعْلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي مَفْعُولًا: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ لِقَوْلِهِ قِطْرًا هُوَ قَوْلُهُ آتُونِي أَوْ أُفْرِغْ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ، وَإِلَّا صَارَ التَّقْدِيرُ آتُونِي قِطْرًا، وَحِينَئِذٍ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ أُفْرِغْهُ عَلَيْهِ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ علمنا أن الناصب لقوله قِطْرًا هُوَ قَوْلُهُ أُفْرِغْ))[13]. وقال الرضي(ت686ه): ((وإنَّما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأول أن يستبدَّ دون الأبعد، وأيضاً لو أعلمت الأول في العطف في نحو: قام وقعد زيد، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل))[14].

أما مذهب الكوفيين:

فإنّهم ذهبوا إلى أنَّ الإعمال يكون للأول أولى بسبب تقدمه على الفعل الثاني[15]فقال: ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقلُ، والقياسُ))[16]. والدليل عند الكوفيين على أنَّ الفعل الأول أولى هو أن الإعمال للأول أولى النقلُ، والقياسُ، وكانت حجتهم في ذلك إذَا أَعْمَلْنَا الثاني فيجب إسناد الفعل الأول الى ضمير، ويجب الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه أولى بوجوب الاحتراز عنه[17].

وذهب ابن يعيش إلى ما ذهب إليه سيبويه فقال: ((وذهب سيبويه إلى أن في "ضَرَبَنِي" فاعلًا مضمرًا دلّ عليه المذكور. وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوّ الفعل من فاعل في اللفظ)) [18].((وذهب الكِسائيّ إلى أن الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ. وكان الفرّاء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر))[19] . والكسائي(ت189ه) يرى أنَّه إذا عمل الفعل الثاني في الفاعل، فإنَّ الفعل الأول يعرى من الفاعل، ولا يجعل فيه ضميرًا له. أمَّا الفراء فإنَّه لا يضمر الفاعل قبل ذكره في شيء من هذه الأفعال[20].

والصحيح رأي سيبويه؛ لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضعَ على شريطةِ التفسير[21].

ونجد أنَّ ما ذهب إليه البصريون من إعمال الفعل الثاني هو الصحيح؛ لأنَّه الأكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل[22] وهذا ما رجَّحه ابن هشام(ت761ه) بقوله: ((وهو الصَّوَاب فِي الْقيَاس وَالْأَكْثَر فِي السماع))[23]، وأشار إلى ذلك أبو حيان الاندلسي فقال: ((والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق))[24] أي أن أكثر السماع على إعمال الثاني[25].

وتفسير هذا الخلاف وكيفية إظهار الصواب على خلاف المذهبين، فمسألة التثنية والجمع تثبت الصواب إذ قال سيبويه: ((في التثنية: "ضَرَباني وضربتُ الزيدَيْن"؛ وفي الجمع: "ضربوني وضربتُ الزيدِين"، فتُظْهِر علامةَ التثنية والجمع؛ لأن فيه ضميرًا. وتقول على مذهب الكسائيّ: "ضربني وضربتُ زيدًا"، وفي التثنية: "ضربني وضربتُ الزيدَيْن"؛ وفي الجمع: "ضربني وضربت الزيدِين"، فتُوحّد الفعلَ الأول في كل حال لخُلُوّه من الضمير))[26].

تبيَّن أنَّ الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه؛ إذ ورد لديهم الإضمار قبل الذكر في مواضع كثيرة على شريطة التفسير، مثل قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[27].

قال سيبويه:((ومثلُ ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء، العجَيْر، سمعناه ممّن يوثَقُ بعربيّته: **[الطويل]**

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ: شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذى كنتُ أصْنَعُ[28]

أضمرَ فيها. وقال بعضهم: كانَ أنت خير منه كأنّه قالَ إنّه أنت خيرٌ منه))[29]. والمراد كان الشأن والأمر الناس نصفان بعض شامت وبعض غير شامت[30].

وبيَّن ابن يعيش إعمال الفعل الأول ومذهب الكوفيين فيه فقال: ((قد ذكرنا أنّه لا خلافَ في جوازِ إعمالِ أيّ الفعلَيْن شئتَ، لتعلُّقِ معنى الاسم بكلّ واحد من الفعلَيْن. وإنّما الخلافُ في الأوّل منهما. فذهب الكوفيون إلى أنّ إعمالَ الفعل الأول أوْلى))[31]، ومنه قولُ عمر بن أبي ربيعة[32]: **[الطويل]**

إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ فاسْتاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

وتقدير الكلام تُنُخل عودُ إسحل فاسْتاكتْ به فعلى مذهب الكوفيين نجد أن (عودُ إسحل) قد رفع بالفعل الأول (تُنُخّل) ولو اعمل الثاني وهو مذهب البصريين لأصبح تقدير الكلام تُنُخل فاسْتاكتْ بعود إسحل[33] وهذا رأي اغلب النحاة قال ابن يعيش: ((وهذا لا دليلَ فيه؛ لأنّ ذلك يدلّ على الجواز، ولا خلافَ فيه. وأمّا أن يدلّ على الأولية فلا))[34] ، وفي جملة (قام و قعد أخواك) فالأمر نفسه في أعمال أي الفعلين أردت ، لكن لا يمكن أنْ يعملان معًا في اسم واحد ففي مذهب سيبويه : نثني الفعل الأول؛ أنّ فيه ضمير فيصبح قاما وقعد أخواك ولا نثني الفعل الثاني، ونوحد الفعلين على مذهب الكسائي فنقول: قام و قعد أخواك؛ لأن فاعل الفعل الأول محذوف، و الفعل الثاني لأنَّه عمل في الظاهر بعده، و يرى الفراء أيضا توحيد الفعلين لخلوهما من الضمير وهما من رفع الاسم بعدهما[35]. ورجح ابن يعيش ما جاء به البصريون من إعمال الثاني بأنه الأولى، وهو صحيح.

ب ـ إضمار عامل الفاعل عند دخول الاستفهام عليه:

لم يبتعد ابن يعيش عن التنازع وعن الأولى بالإعمال في هذه المسألة فقد بيَّن في هذا الموضع حذف الفعل وجوبًا بعد (هل) في الجمل الاستفهامية، وبعد (إن ولو) الشرطيتين، وعرض آراء النحويين في ذلك وما الأولى عندهم في الاستفهام هل هو الاسم الذي دخلت عليه (هل) أم الفعل المضمر؟ وما هو سبب رفع الاسم هل هو مرفوع بالابتداء أم مرفوع بفعل مضمر فقال **ابن يعيش: ((إعلم أن الاستفهام يقتضي الفعلَ، ويطلبه. وذلك من قِبَل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل؛ لأنّك إنّما تستفهم عمّا تشُكّ فيه، وتجهل عملَه. والشكُّ إنما وقع في الفعل، وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك. وإذا كان حرفُ الاستفهام إنمّا دخل للفعل، لا للاسم، كان الاختيارُ أن يَلِيَه الفعلُ الذي دخل من أجله. وإذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعلٌ، فالاختيارُ أن يكون مرتفعًا بفعلٍ مضمر، دلّ عليه الظاهرُ؛ لأنه إذا اجتمع الاسمُ والفعلُ، كان حملُه على الأصل أولى، وذلك نحوُ قولك: أزيدٌ قام؟ ورفعُه بالابتداء حسنٌ، لا قُبْحَ فيه؛ لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر))**[36].

ويقتضي الاستفهام الحقيقي الفعل، ويطلبه وهذا ما قاله ابن يعيش و سبقه في ذلك سيبويه فقال: ((واعلم حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصيرّ بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قام وأينَ زيدٌ ضربتَه، لم يجز إلّا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبتَه))[37].

ومذهب سيبويه هذا أراد به أنَّ الاسم يقبح أن يأتي بعد حروف الاستفهام خاصة إذا كان بعد ذلك الاسم فعلًا إلا في الشعر، هذا ما ذهب إليه الأخفش(ت 215ه) والمبرد(ت 285 ه) وكثير من النحويين، وجعلوا هذا في الاستفهام بعد إذا كان بعد اسم وفعل؛ وكان الحسن عندهم الإبتداء بالفعل قبل الاسم، وإذا بدأت كان يجب أنْ تضمر له فعلًا حتى يحسن الكلام به ويكون إظهار الفعل قبيح [38].

وعندما نبحث عن سبب رفع الاسم الواقع بعد الاستفهام نجد أنَّ أغلب النحويين ذهبوا إلى أنَّه ارتفع بفعلٍ مضمر دل عليه الفعل الظاهر نحو: أزيد قام؟ ورفعه على الابتداء جائز عندهم؛ لأن حروف الاستفهام تدخل على المبتدأ وقبح في ذلك الرفع و هو رأي أبو عمر الجرمي(ت225ه) ولم يرفضه ابن يعيش[39].

والرفع في الاسم هنا؛ لأنَّه استفهم بالهمزة دون سائر حروف الاستفهام قال سيبويه: ((إلّا الألفَ فإنه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ. فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسمِ اسمٌ من فِعْلٍ نحُو ضارب، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلّا في الشعر، لو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربُه لكان جيِّدًا في الكلام؛ لأن ضارباً اسمٌ وإن كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر))[40].

أي جاز عنده رفع الاسم بالابتداء إذا سبق بهمزة استفهام، ورفعه قبيح.

ويقع إضمار للفعل واجبًا إذا كان الاستفهام بغير الهمزة نحو: هل زيدٌ قام؟. ولم يجز تقديم الاسم على الفعل إلّا في الشعر، لذلك مثل له ب (هل) لا بالهمزة[41] . وقد أورد ابن الحاجب مسألة جواز حذف الفعل، ووجوبه فقد يحذف الفعل جوازًا إذا وجدت له قرينة نحو: زيدٌ. لمن سأل من قام؟[42]. ويحذف الفعل وجوبًا بشرط أن توفر له قرينة كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[43].

ومذهب الأخفش ابتدأ بعد (أنْ)، وأن يرفع (أحد) بفعل مضمر وهو يرى أنه أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها[44]، ولكن قالوا ذلك في "أَنْ" لأنَّها متمكنة إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ ، وهذا رأي السيرافي، وابن الناظم(ت686ه)، وأبي حيان الأندلسي، وابن هشام إن " الاسم، ورفعه عند البصريين بإضمار فعل وغير ذلك لا يجوز عندهم في ذلك فأولى" إن " الاسم، ورفعه بإضمار فعل، فكأنه قال: (وإنْ استجارك أحد من المشركين استجارك). أمَّا الفرَّاء فزعم أن رفع (أحد) بالضمير الذي يعود إليه من استجارك، مثل (زيد استجارك)[45].

وقد ذكر ابن يعيش هذا كله في شرحه للمفصل وزاد عليه فقال: ((وذلك أنّ "إنْ" في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام))[46].

2 ـ المبتـــدأ والخبـــــر وفيــه:

أ ـ الأوْلى في تقدير الخبر ووقوع الظرف مكانه:

أن الخبر يتنوع فنجده (مفرداً أو جملةً) وتنقسم الجملة على: (إسمية، وجملة فعلية، وشرطية، وظرفية)[47]. وما يهمنا في هذه المسألة هي الجملة الظرفية (الزمانية، والمكانية)، وما الأصل في المحذوف هل هو فعلٌ أم اسم. قال **ابن يعيش: ((واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسمٌ، أو فعلٌ.... والأصلُ أن يتعلّق بالفعل، وإنمّا يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شكّ أنّ تقدير الأصل الذي هو الفعلُ أوْلى))**[48].

أي إنَّ الظرف ليس هو الخبر في الحقيقة، وهذا ما ذهب إليه ابن كيسان(ت299) وابن مالك(ت672ه)، إنَّما الظرف يكون معمولًا للخبر ونائبًا عنه، فعندما نقول: زيدٌ في الدار، وعمروٌ عندك فاعلم أنَّ هناك مضمرًا دلَّ عليه الظرف، واستغنائهم به أي: بالظرف. في الاستعمال، تقديره: استقر أو وقع[49]. وحذفه حذفًا مطّردًا ؛ تخفيفا، ولا يظهر للعلم به، وإقامة الظرف مقامه، وجعل الظرف خبرًا عن زيد[50].

إتفق البصريون في وقوع الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو: زيدٌ في الدار، وعمرٌو عندك، فإنَّ الظرفَ ليس هو الخبر في الحقيقة؛ لأنَّ (الدار) ليست شيئًا من(زيد)، وإنمّا الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، فالتقديرُ: زيدٌ استقرّ عندك، أو وَقَعَ ،أو حَدَثَ، فهذه هي الأخبار فيه وإنّما حُذفتْ، وأُقيم الظرفَ مقامَها ؛ وذلك إيجازٌ لِما في الظرف من الدلالة عليها[51].

والظرف عند ابن جنّي هو الخبر؛ إذ قال: ((وَاعْلَم أَن الظّرْف قد يَقع خَبرا عَن الْمُبْتَدَأ وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ ظرف زمَان وظرف مَكَان))[52] فإن قلت زيد خَلفك فـ(زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ ، والظرف هو الخبر، وَالتَّقْدِير زيد مُسْتَقر خَلفك فَحذف اسْم الْفَاعِل تَخْفِيفًا وللعلم بِهِ وأقيم الظّرْف مقامه، فانتقل الضَّمِير الَّذِي كَانَ فِي اسْم الْفَاعِل إِلَى الظّرْف وارتفع ذَلِك الضَّمِير بالظرف كَمَا كَانَ يرْتَفع باسم الْفَاعِل وَمَوْضِع الظّرْف رفع بالمبتدأ [53] قال ابن السَّراج(ت316ه): ((وهو يخالف النحاة من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا أو حالًا أو صفة لا يتعلقان بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر إذ كان يرى أنها قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الإسمية والفعلية))[54]، وهو ما ذهب إليه أبو العباس ثعلب(ت291ه) من أنّ الظرف خبر عن المبتدأ ولا يتعلق بشيء[55]، والذي يعنينا هو قول ابن يعيش: ((واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسمٌ، أو فعلٌ))[56].

ونجد أنَّ النحويين على قسمين منهم من قال إنَّ الفعل هو الأوْلى وهذا هو الأكثر، منهم من قال إنَّ الاسم هو الأوْلى في ذلك المحذوف. **الرأي الأوّل:** هو أنَّ الأوْلى في المحذوف أن يكون أسمًا وعليه قول ابن السراج[57] وابن جني[58] ومَنْ تبعهم[59]، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك. فمستقِرٌ هو الاسم المحذوف الذي دلّ عليه الظرف، وإن الإخبار يكون بالظرف من قبيل المفردات نحو مستقر، وكائن. وحجة ابن السراج

في ذلك أنّ الأصل في الخبر أنْ يكون مفردًا مثل ما تقدم، والجملة واقعة موقعه، فلا شك في أن إضمار الأصل أوْلى، وذلك لأنّ المفرد أصل الجملة؛ ولأن في تقديره تقليلًا للحذف[60] .

الرأي الثاني: هو الأولى بالمحذوف أنْ يكون فعلًا، وذكر ابن يعيش هو الأكثر، وعليه أكثر النحاة فعند قولك : زيد خلفك، فالتقدير : زيد استقر خلفك .فقدّر الفعل؛ لأنه الأصل في العمل[61] .

ويرى ابن يعيش عند حذف الخبر الذي هو(استقرَّ) أو (مُسْتَقِرٌّ)، وإقامة الظرف مقامه، صار الظرفُ هو الخبر، وهو مُغايِرُ المبتدأ في المعنى، وانتقال الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، فارتفع بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار، وبعد ذلك حُذف الاستقرار، ولا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف((والقولُ عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهارُ ذلك المحذوفِ؛ لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا، فإن ذكرته أوّلًا، وقلت: "زيدٌ استقرّ عندك"، لم يمنع منه مانعٌ))[62].

ب ـ الأوْلى في تقدير الخبر بـ(إذ وإذا) لظرف الزمان:

قال ابن يعيش: **((فإن قيل: ولِمَ قُدّر الخبر بـ "إذَا" أو"إذْ" دون غيرهما من ظروف المكان؟ قيل: لأنّهما ظرفَا زمان، وظروفُ الزمان يكثر الإخبارُ بها عن الأحداث، والإخبارُ بها مختصٌّ بالحَدَث، فكان تقديرهُ بها أوْلى، وكانت "إذْ" و"إذَا" أوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشُمُولهما. فـ "إذْ" تشمَل جميعَ ما مضى، و"إذَا" تشمل جميعَ المستقبل، فلَمَّا أُريدَ تقديرُ جُزْء من الزمان، كان أوْلى بذلك لِما ذكرناه))**[63] . أي أنّهما أولى من غيرهما من ظرف المكان لشمولهما؛ فكانت أولى الظروف بذلك إذ وإذا اللذين يتضمنان ما مضى وما يستقبل من الزمان؛ لأنّهما يستعملان للزمن الماضي والمستقبل فـ (إذ) تعمل في الماضي و(إذا) تعمل في المستقبل من الزمان إذ كان التفضيل الواقع في ذلك للماضي والمستقبل[64].

قال ابن ولّاد(ت332ه): ((وأما الكلام في إذ وإذا وقبح دخولهما على حروف المجازاة، فإن هذه وإن كانت أسماء "فهي" تجري مجرى حروف المعاني، فـ (إذ) لما مضى، و(إذا) للمستقبل، وفيه توقيت ليس في حروف المجازاة، وكل حرف من هذه الحروف فله معنى، فـ(إذا) أوقعته على كلام قد دخله معنى حرف آخر فربما أفسد الكلام دخوله وربما احتملها جميعًا، وإنما قبح مع (إذ) و(إذا)؛ لأنّ المجازاة قبل دخولهما أشد إبهامًا منها، مع دخولهما))[65].

ويرى سيبويه أن الضرورة في تقديم الخبر مع الإعمال. أمّا المبرّد فيرى ضرورة حذف الخبر. أولى القولين بالصواب، وما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير شيءٍ محذوف فيه. وفي قول المبرَّد ، وينبغي أن يحمل الكلام في صحته على ظاهر لفظه ، و أنه لم يحذف منه شيء ما أمكن أنْ يفعل ذلك، فإن لم يمكن حملنا الكلام على أنَّ فيه محذوفًا[66].

ويطرح ابن يعيش سؤالًا لِمَ قلتم إن " كَانَ" المقدَّرةَ هي التامَّةُ دونَ أن تكون الناقصةَ؟ ويجيب على ذلك أنَّه لو كانت (كانَ) المقدَّرةُ هي الناقصةَ؛ لكان في قولنا: ضَرْبِي زيدًا قائمًا، (قائمًا) هو الخبرَ، فلو كان (قائما) هو الخبر؛ لجاز أن يقع معرفة؛ لأنّ الأخبارَ في (كانَ) تكون معرفة ونكرة، نحو: كان محمَّدٌ القائم، إذا كان معرفة، وكان زيدٌ أخاك. أمّا في النكرة نحو: كان زيدٌ قائمًا. فلمَّا اقتُصر على النكرة في هذا الموضع، ولم تقع المعرفةُ فيه أبداً، دلّ ذلك على أنَّه حالٌ وليس بخبرٍ[67].

قال ابن يعيش: ((والظرفُ الذي هو "إذَا" و" إذْ" يضاف إلى الفعل والفاعلِ الذي هو (كَانَ)، والضميرُ الذي فيه، و(كَانَ) هذه المقدَّرةُ هي التامّةُ، وليسِت الناقصةَ، فحُذف الفعل، وأُقيم الظرف مُقامَه. ثمّ حُذف الفعل لدلالةِ الظرف عليه))[68] .

ولم يغفل السيرافي (ت 368 ه) عن حذف الخبر وما قدّر به فقال: ((فإن قال قائل: قد استمر حذف خبر المبتدأ في باب من الأبواب وهو قولك: شربك السويق ملتوتا. قيل له : هذا الحذف يكون في المصادر؛ لأن الخبر فيها على وجه واحد يقع، وهو (إذ كان) و (إذا يكون) فصار كحذف العامل في الظروف وهو (مستقر)؛ لأنه على وجه واحد يقع، فهو معلوم مستغنى عن ذكره))[69].

الهوامش

(1) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام النحوي، تح: عبد الغني الدقر: 539، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد الهمداني:2/ 157.
(2) الكتاب، سيبويه: 1/ 73.
(3) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الانباري: 1/ 71، و ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 157.
(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد: 4/ 2139.
(5) شرح المفصل: 1/ 196 .
(6) الكتاب :1/ 73-74 .
(7) ينظر : شرح التسهيل، ابن مالك ، تح: د. عبد الرحمن السيد ـ د. محمد بدوي المختون: 2/ 166، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 2141، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي ، تح: د. حسن هنداوي : 7 / 64.
(8) ينظر: الجمل في النحو، الخليل بن احمد، تح: د. فخر الدين قباوة:111، والمقتضب، المبرِّد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة: 4 /72 ، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود:65، والمقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان:1/ 336، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:71/1، والكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر: 14، ، والمقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان:1 / 336.
(9) الكافية في علم النحو: 14.
(10) ينظر: التفسير الكبير، فخر الدين الرازي: 1 / 65.
(11) من سورة الكهف: 96 .
(12) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 1/ 73 ، 74 ، وشرح المفصل:198/1، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام النحوي: 545.
(13) التفسير الكبير:1/ 65 .
(14) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر:1/ 204، 205 .
(15) ينظر: والانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:71/1 ، وأمالي ابن الحاجب، جمال الدين ابن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة: 2 / 497 ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام النحوي:542 ، وشرح ابن عقيل 2 /160.
(16) الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:71/1 .
(17) ينظر: الجمل في النحو: 111 ، والانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:1 /71 ، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ، تح : عبد الاله النبهان: 1 / 153 . أمالي ابن الحاجب: 2 / 497.
(18) شرح المفصل: 1 / 196.
(19) المصدر نفسه: 1/ 196، وينظر: إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي، تح: طارق الجنابي:135 .
(20) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي:1/ 362 ، و المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد:1/ 527 ، والمسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي: 237، والرد على النحاة، ابن مَضَاء القرطبي، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا: 85، واللباب في علل البناء و الاعراب: 1 / 153، وأمالي ابن الحاجب : 2 / 497، شرح الرضي على الكافية: 205.
(21) ينظر: شرح المفصل: 1 / 196 .
(22) ينظر: شرح التسهيل: 2/ 167، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون: 4 / ١٧٨٧ ، ومتممة الاجرومية في علم العربية، الحطاب الرُّعيني: 124.
(23) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام النحوي:542 .
(24) المصدر نفسه: 7 / 64 .
(25) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 7/ 86 .
(26) شرح المفصل: 1 / 196 .
(27) من سورة الإخلاص : 1.
(28) البيت للعجير السلولي. لم أجد الديوان. ينظر: الكتاب: 1 / 71 ، وشرح كتاب سيبويه ، السيرافي: 1 / 352، النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح: الدكتور ـ محمد عبد القادر أحمد:442
(29) الكتاب: 1 / 71 .

(30) ينظر: معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار: 1/ 193، وتوجيه اللمع، ابن الخباز، تح : فايز زكي : 138 ، وشرح المفصل: 1 / 197، والكناش في فنَّي النحو والصرف، أبو الفداء، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام: 2 / 39

(31) شرح المفصل: 1 / 200 .

(32) البيت للشاعر عمر بن أبي ربيعة. الديوان: 498.

(33) ينظر: شرح المفصل: 1/ 200 ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن مالك، تح: محمد الكرمي: 187، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين الحلبي، تح : أحمد محمد الخراط : 4 / 680 ، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تح: الشيخ أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض:8/ 213.

(34) شرح المفصل : 1 /200 .

(35) ينظر: شرح المفصل: 1 / 201 .

(36) المصدر نفسه : 1/ 205 .

(37) الكتاب : 1/ 101 .

(38) ينظر : معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة : 1 /84 ، والمقتضب : 2 / 75 ، وشرح المفصل : 1 /205 .

(39) ينظر : شرح المفصل : 205/1 .

(40) الكتاب: 101/1.

(41) ينظر: المصدر نفسه : 1/ 206 .

(42) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب : 172/1 .

(43) من سورة التوبة : 6 .

(44) ينظر: معاني القرآن، الأخفش : 1 / 354 ،

(45) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 410/1 ، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك :161 ، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 1869، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 6 /184 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله : 827 ، والبرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: 4/ 199.

(46) ينظر : شرح المفصل : 1 /207 .

(47) ينظر: المصدر نفسه : 44 .

(48) المصدر نفسه : 1 / 225 .

(49) ينظر : الأصول في النحو، ابن السَّراج ، تح : عبد الحسين الفتلي : 1 / 63 ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، العكبري، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين: 376 ، و شرح المفصل : 1 /224 .

(50) ينظر : البديع في علم العربية، ابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين: 75/1 .

(51) ينظر: شرح المفصل : 1/ 225 .

(52) اللمع في العربية، ابن جنَّي، تح: فائز فارس:28.

(53) ينظر: اللمع في العربية: 28، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2/ 993 .

(54) الأصول في النحو : 1/ 25. مقدمة المحقق.

(55) ينظر : توجيه اللمع : 49 .

(56) شرح المفصل : 1/ 225 .

(57) ينظر: الأصول في النحو : 1/ 63 ، وتوجيه اللمع : 50 .

(58) ينظر: توجيه اللمع : 50 .

(59) ينظر: شرح المفصل : 1/ 225 .

(60) ينظر: توجيه اللمع : 50، وشرح المفصل : 1/ 225.

(61) ينظر: توجيه اللمع : 50 .

(62) ينظر : شرح المفصل : 1/ 226 .

(63) شرح المفصل : 1/ 240 .

(64) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولَّاد، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان:180، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: 2/ 292، وعلل النحو، ابن الورَّاق ، تح : محمود جاسم محمد: 374 ، والمفصل في صنعة الإعراب :213 ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 2/ 891 .

(65) الانتصار لسيبويه على المبرَّد : 180

(66) ينظر: شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم: 1/ 114 .

(67) ينظر : شرح المفصل : 1 / 241 .

(68) شرح المفصل : 1 / 230 .
(69) شرح أبيات سيبويه : 1 / 114 .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي(ت745ه)، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي ـ بالقاهرة، 1418 هـ - 1998م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ابن السَّراج(ت316ه)، تح: عبد الحسين الفتلي، د. ط، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، د. ت.
- أمالي ابن الحاجب، جمال الدين ابن الحاجب(ت646ه)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، د. ط، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، 1409 هـ - 1989 م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد، ابن ولاد التميمي النحوي(ت332ه)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، 1416هـ ـ 1996م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانباري، ط1، المكتبة العصرية، 1424 هـ ـ 2003 م.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي(ت802ه)، تح: طارق الجنابي، ط1، مكتبة النهضة العربية، 1407ه ـ 1987م.
- الايضاح العضدي، أبو علي الفارسي(ت377ه)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط 1، 1389 هـ - 1969 م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات، ابن الأثير(ت606ه)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، 1420ه ـ 1999م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي(ت794ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، 376 هـ ـ 1957م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، 1406 هـ ـ 1986م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي، تح: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم بدمشق
- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي(ت606ه)، ط3، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، 1420هـ ـ 1999م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش(ت778ه)، تح: أ. د. علي محمد، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، 1428 هـ ـ2008م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين، ابن الخباز(ت639ه)، تح: فايز زكي، ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ جمهورية مصر العربية، 1428 هـ - 2007 م.
- الجمل في النحو، الخليل بن احمد الفراهيدي(ت170ه)، تح: د. فخر الدين قباوة، ط 5، مؤسسة الرسالة، 1416هـ 1995م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس الحلبي(ت756ه)، تح: أحمد محمد الخراط، د. ط، دار القلم، دمشق، د. ت.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن مالك، تح: محمد الكرمي، ط1، دار الغدير، قم ـ إيران، 1438 هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت769ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد الهمداني، ط 20، دار التراث ـ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ت1400 هـ - 1980 م.
- شرح ابيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، السيرافي(ت385ه)، تح: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، 1394 هـ ـ 1974 م.
- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد ـ د. محمد بدوي المختون(672ه)، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1410 هـ - 1990م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي(ت686ه)، تح: يوسف حسن عمر، ط2، دار الكتب الوطنية ـ بنغازي، 1996م.
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش النَّحوي الحَلَبي، تح: الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط1، مكتبة دار العروبة ـ النقرة ـ شارع قتيبة ـ الكويت، 1435ه ـ 2014م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام النحوي، تح: عبد الغني الدقر، د. ط، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د.ت.

❖ شرح كافية ابن الحاجب، رضيّ الدين الأستراباذي، تح: أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1419ه ـ 1998م.
❖ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي ـ علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 2008 م.
❖ علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الورَّاق(ت381ه)، تح: محمود جاسم محمد، ط1، مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية، 1420هـ ـ 1999م.
❖ الكافية في علم النحو، جمال الدين ابن الحاجب، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب ـ القاهرة، 2010 م.
❖ الكتاب، سيبويه(ت180ه)، عمرو بن عثمان بن قنبر، ط3، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، 1408 هـ - 1988 م.
❖ الكنَّاش في فنَّي النحو والصرف، عماد الدين إسماعيل بن علي، أبو الفداء(ت732ه)، تح: د. رياض بن حسن الخوام، د. ط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 2000م.
❖ اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء العكبري البغداديّ، تح: عبد الاله النبهان، ط1، دار الفكر - دمشق، 1416هـ 1995م.
❖ اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت775ه)، تح: الشيخ أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1419 هـ ـ 1998م.
❖ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان، ابن جنَّي، تح: فائز فارس، د. ط، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، د. ت.
❖ متممة الاجرومية، شمس الدين محمد الحطاب الرُّعيني(ت954ه)، د. ط، د. ت.
❖ المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط1، مطبعة المدني، 1405 هـ - 1985م.
❖ المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ـ دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1407 هـ - 1987 م.
❖ معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش(ت215ه)، تح: د هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411 هـ - 1990 م.
❖ معاني القرآن، يحيى بن زياد، أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفرّاء(ت 207ه)، تح: أحمد يوسف النجاتي ـ محمد علي النجار، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر، د. ت.
❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام النحوي، تح: د. مازن المبارك ـ محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر ـ دمشق، 1985م.
❖ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال ـ بيروت، 1993م.
❖ المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، د. ط، دار الرشيد للنشر، 1982.
❖ المقتضب، أبو العبَّاس، محمد بن يزيد المبرَّد(ت285ه)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت.
❖ النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري(ت215ه)، تح: د. محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، 1401 هـ - 1981م.